



في ذكرى إعدام 9 أبرياء.. حملة "أوقفوا تنفيذ الإعدام" تدعو للاصطفاف ضد تنفيذ أحكام جديدة



الخميس 20 فبراير 2020 04:46 م

في الذكرى الأولى لإعدام تسعة من الشبان المصريين الأبرياء الذين اعدموا عقب محاكمات هزلية جائرة دعت حملة "أوقفوا تنفيذ الإعدام في مصر" المصريين إلى المشاركة في أنشطة الحملة؛ لوقف تنفيذ أحكام الإعدامات الجائرة والصادرة من محاكمات لا تتوافر فيها أدنى معايير التقاضي العادل.

وقالت المنظمات المشاركة في الحملة، خلال المؤتمر الذي عقده ظهر اليوم الخميس تحت شعار "الحياة حق"، أنهم جزء من المجتمع المدني، وجهودهم متواصلة منذ انطلاق الحملة في مايو 2018، وأنهم يضعون أمامهم أسر الضحايا الذين هم أيضا ضحايا لمثل هذه الأحكام لما لحق بهم من أثر سلبي.

كما أكدت المنظمات أنها تسعى إلى رفع أصوات الضحايا والتحرك بمظلمتهم، من أجل الضغط على الجهات المعنية لوقف تنفيذ هذه الأحكام، داعين الجميع إلى التحرك لمساندة الحملة على جميع الأصعدة للضغط على الجهات المعنية بحكومة الانقلاب في مصر لاحترام القانون وعدم إهدار حق الضحايا في الحياة.

يأتي انطلاق المؤتمر الصحفي للحملة لتوضيح أنشطتها وأهدافها في المرحلة الحالية بالتزامن مع ذكرى تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا عدة، منها "النائب العام للانقلاب هشام بركات، ومقتل ابن المستشار، ومقتل اللواء نبيل فراج، واستاد كفر الشيخ".

Video Unavailable

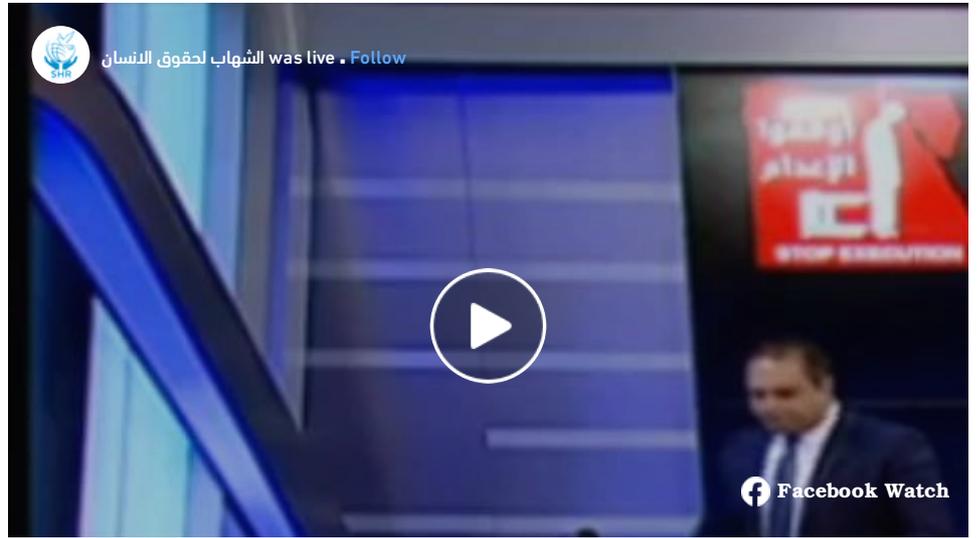
This video may no longer exist, or you don't have permission to view it.

[Learn more](#)

وفى ختام المؤتمر، أصدرت الحملة بيانًا أكدت فيه أن جهودها تهدف إلى كسب رأي عام دولي ضاغط على الحكومة المصرية، لوقف تنفيذ أحكام الإعدام، ودعم ومناصرة ضحايا الإعدام التعسفي في مصر، وتوضيح العوار القضائي ومعايير وضمانات المحاكمات العادلة في القضايا المنظورة أو التي حُكم فيها.

□

وأوضح البيان أن ذلك يأتي بالتزامن مع ذكرى تنفيذ أحكام الإعدام في عدة قضايا في العام الماضي، حيث تعرض جميع من تم إعدامهم للتعذيب بالضرب والصعق الكهربائي أو الإكراه البدني والمعنوي لحملهم على الاعتراف تحت وطأة التعذيب، فضلًا عن المحاكمة أمام قضاء غير مختص ولائيًا بمحاكمتهم. وقال البيان: "فما زال صوت "محمود الأحمدى" يدوي في آذاننا، وهو يصرخ في وجه القاضي حسن فريد: "إحنا اطحنا ضرب، واتكهربنا كهربا تكفي مصر عشرين سنة"، فقد أعلن للقاضي أنه عُدب تعذيبًا شديدًا هو ومن معه، فلم يحرك القاضي ساكنًا ولم يُفعل قانونًا ولا ضميرًا ولا إنسانية، حتى لم يكلف نفسه عناء التحقيق في مزاعم التعذيب والإكراه على الاعتراف".



وأضاف: "وما زال رهن الإعدام "فضل المولى حسني" ضحية الشهادة الزور، وآخرين عددهم 82 إنساناً، ضحايا المحاكمات السياسية الجائرة ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وخلال سبع سنوات صدر 1512 حكماً بالإعدام، نُفذ الإعدام في 55 منهم".

وذكر البيان أن حملة (أوقفوا تنفيذ الإعدام في مصر) تأتي في إطار مناسبة حقوقية دولية وهي الدورة (43) لمجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة في جنيف، التي تُعقد في الفترة من 24 فبراير حتى 20 مارس من هذا العام. وأنه تم اختيار إطلاق الحملة وفعاليتها لكي تكون المنظمات الحقوقية المشاركة في الحملة صوت ضحايا الإعدام في مصر داخل أروقة مجلس حقوق الإنسان، بمشاركة محامين دوليين ونشطاء مناهضين لعقوبة الإعدام.

ودعا البيان كل إنسان في كل مكان إلى أن يكون صوت المظلومين المحكوم عليهم بالإعدام، ونشر صور الضحايا على وسائل التواصل الاجتماعي، ليعرف العالم كله بقضيتهم العادلة. موضحاً أن الحملة وفرت على صفحات المنظمات الإنفوجرافات الخاصة بقضايا الإعدام والتعريف بالمحكوم عليهم بالإعدام وكيف كانت المحاكمات مخالفة للعدالة.

كما أن هناك أيضًا الوسائل المرئية لخدمة نفس الأهداف السابقة باللغتين العربية والإنجليزية، وسيتم إصدار تقرير خاص حول قضايا الإعدام في مصر بعنوان: (رهن الإعدام) سوف يتم تدشينه في مؤتمر صحفي من عاصمة حقوق الإنسان جنيف بسويسرا يوم 25 فبراير الحالي.

كما تعقد الحملة عدة اجتماعات في جنيف مع خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، ولقاءات مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بداية من يوم 24 فبراير وحتى 28 فبراير الحالي.

ومن المقرر أن تختتم الحملة بمؤتمر حقوقي داخل مجلس حقوق الإنسان في جنيف بسويسرا بداية شهر مارس المقبل.

